الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

المكتب
الجلسة الرابعة
المعقودة يوم الجمعة
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ٩/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد مافروماتيس (نائب رئيس الجمعية العامة)

المحتويات

إقرار جدول أعمال دورة الجمعية العامة العادية الخامسة والاربعين وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من العراق

../..

Distr. GENERAL
A/BUR/45/SR.4
26 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57025 ٣٣٩٠د(٩٠)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة السيد مافروماتيس
(نائب رئيس الجمعية العامة)

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٤٥

إقرار جدول أعمال دورة الجمعية العامة العادية الخامسة والاربعين وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من العراق (A/45/236 و Corr.1)

١ - الرئيس : أبلغ المكتب بأن ممثل العراق طلب الاشتراك في مناقشة البند عملا بالمادة ٤٣ من النظام الداخلي .

٢ - بناء على دعوة الرئيس ، اتخذ السيد محمد (العراق) مكانه على طاولة المكتب .

٣ - السيد محمد (العراق) : قال إن المذكرة الإيضاحية التي قدمها وفده (A/45/236 ، المرفق) تحدد الأسباب التي دفعته إلى طلب إدراج البند المقترح في جدول أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة . وتتمثل هذه الأسباب في العدوان الأمريكي ضد العراق وفي المخاطر الناشئة عن هذا الحشد الهائل من القوات الأمريكية وحلفائها التي احتلت أرض الجزيرة العربية ومياه الخليج العربي . وقد أوضحت المذكرة الخطوات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تصعيد التوتر باتجاه شن حرب ستكون ذات آثار مدمرة ليس على المنطقة فحسب وإنما على العالم أجمع وبشكل يشمل جميع الصعد السياسية والاقتصادية . وتأتي الجولة الحالية التي يقوم بها وزير خارجية الولايات المتحدة لعدد من الدول كتأييد على أن هذا البلد ما زال يعمل على تصعيد التوتر إلى درجة الانفجار دون أي اعتبار لما يمكن أن تؤدي إليه مثل هذه السياسة المتهورة من عواقب وخيمة معروفة . ويتمثل هدف هذه الجولة في تحقيق المزيد من الإعداد والتحضير لشن الهجوم على العراق والمزيد من الضغط على الدول الاخرى للمشاركة في هذه السياسة وتقديم التسهيلات لها . والدليل على هذا الهدف الاتفاق العدواني الذي أعلن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والذي يتعلق بصلاحيات قيادة القوات الأمريكية الغازية . ويفند هذا الاتفاق المزاعم التي أطلقها المسؤولون الأمريكان في البداية بأن الوجود العسكري الهائل لقواتها هو مجرد وجود دفاعي ، بل إنه ليس دفاعيا منذ البداية وهدفه شن عدوان على العراق وفرض السيطرة الكاملة على منابع النفط .

(السيد محمد ، العراق)

٤ - ومضى قائلا إن العراق يواصل السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي ويتخذ العديد من الإجراءات وبشكل يومي لتخفيف حدة التوتر والتحرك في طريق السلام . وتأتي في مقدمتها مبادرة الرئيس صدام حسين في ١٢ آب/اغسطس لحل أزمة الخليج وأزمات المنطقة كلها ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية . وأضاف أن حكومة الولايات المتحدة لم ترفض المبادرة العراقية هذه فحسب وإنما حاولت أن تجهض جميع المبادرات الاخرى ، مثل المبادرات العربية ، والجهود السوفياتية ، والفرنسية . بل إنها ترفض حتى التصريحات التي تدعو إلى الحل السلمي . ويحتم إصرار الإدارة الامريكية على تصعيد الموقف على جميع الدول المحبة للسلام أن تعمل بكل جهودها لتجنيب العالم خطر ومآسي الحرب ، ولتشجيع الجهود العربية والدولية المبذولة من أجل تحقيق تسوية سلمية وعادلة لمشاكل المنطقة . ولذلك فإن إدراج البند المقترح في جدول أعمال هذه الدورة سيكون خطوة إيجابية تدفع الحوار وتشجعه بما يخدم قضية السلام والعدالة ويبعد شبح الحرب ومآسيها ، وبخاصة وأن الفرصة لا تزال سانحة لإقامة السلم .

٥ - وأشار إلى التصريحات العنيفة التي أطلقتها رئيسة وزراء المملكة المتحدة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في مجلس العموم البريطاني والتي هددت فيها بشكل صريح ومباشر باستخدام القوة العسكرية ضد العراق . وأضاف أن الولايات المتحدة أعلنت عن إرسال ٣٠ ألف جندي أمريكي من ألمانيا إلى شبه الجزيرة العربية وانتهت من إعداد مشروع قرار آخر سيقدم إلى مجلس الامن يخولها صلاحية استخدام القوة العسكرية ضد العراق . وهذا ينتهك في الصميم مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

٦ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يرى أن مناقشة البند المقترح على سبيل الاولوية نظرا لطبيعته الحساسة هي خطوة لخلق حوار دولي وخلق الاجواء البنّاءة التي تساعد على التوصل إلى حل سلمي عادل .

٧ - الرئيس : قال إن ممثلي الكويت والمملكة العربية السعودية قد طلبا الاشتراك في مناقشة هذا البند . وإذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر المكتب راغبا في قبول هذين الطلبين .

٨ - وقد تقرر ذلك .

٩ - وبناء على دعوة من الرئيس ، اتخذ السيد أبو الحسن (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) مكانيهما إلى طاولة المكتب .

١٠ - السيد أبو الحسن (الكويت) : أشار ، بعد الاجتماع إلى طلب ممثل النظام العراقي بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العامة عنوانه "الحشود العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج : تهديد للسلم والأمن العربي والدولي" ، إلى أن ممثل العراق وصف الحالة اعتبارا من ٧ آب/أغسطس ، فماذا عن الفترة من ٢ إلى ٧ آب/أغسطس ؟ وأعرب عن رغبته في لفت الانتباه إلى عدة نقاط ، تعمّد مندوب النظام العراقي تجاهلها .

١١ - قال أولا إن النظام العراقي شنّ عدوانا سافرا على الكويت في خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، ومبادئ عدم الانحياز ، وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي . ولقد أدان مجلس الأمن على الفور ، بأغلبية أربعة عشر صوتا ضد لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت ، العراق لعدوانه وطالبه بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع قواته من الكويت إلى المواقع التي كانت بها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ وطالب العراق والكويت بحل خلافاتهما من خلال المفاوضات .

١٢ - وثانيا رفض العراق قولا وفعلا قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وبدأ يدفع بقواته المسلحة إلى حدود المملكة العربية السعودية .

١٣ - وثالثا أصدر العراق قراره بضم الكويت إلى العراق تحت دعاوى زائفة ، لو أتيحت لها أن تستمر بدون تصدٍ لاختل النظام الدولي كله ، ولكانت ضحيته الأولى هي العراق أكثر من غيرها من الدول .

١٤ - ورابعا إن قرار مجلس الأمن ٦٦٢ (١٩٩٠) اعتبر ضم الكويت لاغيا وباطلا . وكان رد العراق على إرادة العالمين العربي والإسلامي والإرادة الدولية كلها ، التي اتحدت في موقف غير مسبوق يطالب العراق المعتدي بالانسحاب الكامل وغير المشروط وعودة الحكومة الشرعية للكويت ، ممارسات القتل والتعذيب والنهب والسلب وتهجير الكويتيين بالقوة بإحلال عراقيين محلهم في سياسة مدبرة لتغيير التركيبة السكانية للكويت .

١٥ - وخامسا ولمواجهة استمرار هذا الاستخفاف العراقي بالإرادة الدولية اتخذ مجلس الأمن قراره ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي يسمح باستخدام جميع الإمكانيات ، بما في ذلك الإمكانيات

(السيد أبو الحسن ، الكويت)

العسكرية ، لضمان التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) . وبذلك يضفي القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) الشرعية على الوجود العسكري في الخليج العربي .

١٦ - وسادسا إن الكويت ، في مواجهة النوايا العراقية التي ظهرت على حقيقتها ، ووفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، دعت هي وبعض شقيقاتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج ، قوات عربية وإسلامية وصديقة لحمايتها وضمان تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

١٧ - وسابعا إن مقدم القرار يهمل حتى ذكر اسم الكويت في مذكرته التفسيرية . فهل يُعتبر مقدم القرار دولة محبة للسلام ، أو دولة تلتزم بالميثاق ، أو دولة تلتزم بقرارات مجلس الامن ، أو دولة حريصة على الامن والسلم العالميين ؟

١٨ - إن الوجود العسكري في المنطقة سينتهي بانتهاء العدوان العراقي على الكويت وعودة الاستقرار إلى المنطقة . وإن وجود القوات تلك إنما هو سبب لنتيجة لا تزال قائمة ، نتيجة يروح ضحيتها يوميا عدد كبير من شهداء الكويت الذين يدافعون عن أرضهم . وكان الاحرى بمقدم الطلب أن ينظر بعمق إلى التهديد الذي تشكله الآلية العسكرية الضخمة للنظام العراقي في الكويت ذاتها بالنسبة للامن والسلم العالميين . ولترحل القوات الغازية عن أرض الكويت ، ولتعد الشرعية إليها . ولهذه الاسباب ، فإن وفد بلده يعارض بقوة إدراج البند المقدم من ممثل النظام العراقي لانه بند خارج عن الميثاق وضد السلام .

١٩ - الشيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الكويت . وإن المذكرة الإيضاحية التي قدمها العراق (A/45/236 و Corr.1) هي تشويه للواقع واستهانة بذكاء الدول الاعضاء في الامم المتحدة . فليست الدول التي أرسلت قوات لمقاومة العدوان هي التي تهدد السلم والامن ، وإنما العراق نفسه من خلال احتلاله الكويت . وعلى المكتب أن يدين ويرفض محاولة إدراج البند المقترح في جدول أعمال الجمعية العامة . إن موقف حكومته واضح تماما : فعلى العراق أن ينسحب من الكويت ، ويفضل أن يكون ذلك بالوسائل السلمية وعاجلا وليس آجلا .

٣٠ - السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : قال إن وفد بلده لا يعترض من الناحية المبدئية على حق أي وفد في إدراج البند الذي يراه ، إلاّ أن طلب الإدراج يجب أن يكون متسقا مع الضوابط القانونية والإجرائية ، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الشيء الذي لا يتوفر في طلب إدراج البند المعروض من قِبَل العراق ، والذي يتمثل هدفه في تحويل الأنظار عن العدوان العراقي على الكويت . لذلك فإن وفد بلده لا يوافق على طلب العراق وذلك بناء على حيثيات عديدة .

٣١ - فأولا إن البند المقترح يدعي بأن تلك الحشود "تهديد للسلم العربي والدولي" . فإذا صح ذلك ، فإن الجهاز المختص في الأمم المتحدة للنظر في هذا الموضوع هو مجلس الأمن وليس الجمعية العامة ، وفقا للمواد ذات الصلة من الميثاق .

٣٢ - وثانيا إن البند المقترح يتكلم عن الحشود العسكرية للولايات المتحدة في منطقة الخليج ، ويعلم الجميع أن دعوة هذه القوات قد تمت إثر العدوان العراقي على الكويت ، وتهديد العراق للمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ، وإن وجود تلك القوات مرتبط باستمرار العدوان العراقي على الكويت وحالة التهديد التي خلقها للسلم والأمن في المنطقة والعالم . إن هناك قوات لأكثر من ٣٠ دولة قد تم استدعاؤها جميعا بناء على الحق السيادي لكل دولة ، الوارد في المادة ٥١ من الميثاق .

٣٣ - وثالثا إن العراق طلب إدراج هذا البند كبند إضافي حسب المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، التي تشترط أن تكون هذه البنود متسمة بطابع الأهمية والاستعجال . وقال إن وفده لا يرى ما هو طابع الاستعجال والقوات المذكورة موجودة منذ الغزو العراقي للكويت ، أي منذ ثلاثة أشهر .

٣٤ - السيد هام (المملكة المتحدة) : قال إن محاولة العراق إدراج البند الجديد المقترح ليست إلاّ إساءة لاستخدام مبادئ الأمم المتحدة وإجراءاتها . إذ لم تشر المذكرة الإيضاحية إلاّ إلى الأحداث التي حصلت منذ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ولم تذكر الغزو العراقي الذي وقع قبل ذلك بخمسة أيام . وقد جاء ما أعقب ذلك من نشر قوات عسكرية بمثابة رد مباشر على الغزو العراقي ، والهدف الوحيد لهذه القوات هو إنهاء العدوان الذي شنه العراق ووضع حد لعدم امتثاله لقرارات مجلس الأمن .

٣٥ - ومضى قائلا إن قصد الحكومة العراقية من وراء السعي إلى إدراج البند المقترح هو ، بكل بساطة ، إحباط عمل مجلس الأمن ووضع جهاز من أجهزة الأمم المتحدة في مواجهة

(السيد هام ، المملكة المتحدة)

بهاز آخر . والواقع أن هذه المسألة معروضة على مجلس الأمن منذ ثلاثة أشهر . وسوف كون من غير الملائم أن تتخذ الجمعية العامة إجراء متزامنا ، كما أن من شأن ذلك أن صب في مصلحة الحكومة العراقية . وأعرب عن معارضة وفده إدراج البند الجديد لمقترح .

٣ - السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده انتهج دائما ياسة مرنة فيما يتعلق بإدراج البنود في جدول الأعمال . بيد أن ثمة في بعض الأحيان حاولات مغرضة وواهية لإدراج بنود جديدة كما هي الحال بالنسبة للاقتراح العراقي . قد حدد مجلس الأمن في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) أن العراق مسؤول عن الإخلال بالسلم والأمن لدوليين . وقد طلبت الكويت والمملكة العربية السعودية ، وفقا للمادة ٥١ من لميثاق ، المساعدة ، ولبتها الولايات المتحدة ومعها عدد من الدول الأخرى ، وذلك ملا بقراري مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) . ومجلس الأمن ناشط حاليا في النظر ي هذه الحالة ، ومن شأن أية محاولة لإدراج البند المقترح أن تشكل تحديا لوقائع لحالة على النحو الذي حدده المجلس . وحث وفده المكتب على رفض محاولة العراق شويه الحقيقة وتقويض ما توصل إليه المجلس من نتائج .

٣ - السيدة ديالو (السنغال) : قالت إن وفدها يحترم حق الدول الأعضاء في اقتراح نود جديدة ، إلا أن الحالة بين العراق والكويت معروضة بالفعل على مجلس الأمن . على الرغم من الإجراء الذي اتخذه المجلس ، لا يزال العراق يحتل الكويت انتهاكا لقانون الدولي والميثاق . وقد طلبت دول المنطقة ، في عمل مشروع للدفاع عن يادتها ، المساعدة من البلدان الصديقة ردا على العدوان العراقي الذي وقع في آب/أغسطس ١٩٩٠ . لكن العراق اختار أن يتجاهل إرادة المجتمع الدولي وما قد ينطوي ليه النزاع من مخاطر . وتقع على عاتق العراق مسؤولية السعي إلى إيجاد حل سلمي فقا لقرارات مجلس الأمن . ولا تسهم محاولة العراق إدراج بند جديد بأي قدر في لنهوض بهذا الهدف . وعليه فإن على المكتب أن يرفض هذا الطلب .

٣ - السيد ميكولكا (تشيكوسلوفاكيا) : قال إن من المعروف تماما أن ما اتخذته لولايات المتحدة ودول أعضاء أخرى من إجراءات إنما هو نتيجة مباشرة للعدوان لعراقي ، وإن مجلس الأمن قد أدان العراق وأعلن عدم مشروعية احتلاله الكويت وضمها . الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ قرارات المجلس . وعليه فإن الرد العسكري مشروع تماما يتفق بالكامل مع الميثاق .

(السيد ميكولكا ، تشيكوسلوفاكيا)

٢٩ - ومضى قائلا إن الميثاق ينص على أنه ليس للجمعية العامة أن تقدم أي توصية تتعلق ببنود معروضة على مجلس الأمن إلاّ إذا طلب المجلس نفسه ذلك ، وأن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق المجلس . وبذلك فإن من شأن إدراج البند المقترح أن يتعارض والميثاق ، ومن الواضح أن الاقتراح العراقي ليس بالفعل سوى محاولة لتقويض الإجراءات التي يقوم بها مجلس الأمن . وأعرب عن معارضة وفده إدراج البند المذكور .

٣٠ - السيد روشرو دو لا سابلبير (فرنسا) : قال إن وفده يعارض إدراج البند الجديد المقترح نظرا لأن المسألة معروضة بالفعل على مجلس الأمن ، وأن البند ١٥٣ يغطيها .

٣١ - السيد فلوريس برمودس (هندوراس) : قال إن خلفية الحالة واضحة . فما دامت المسألة معروضة بالفعل على مجلس الأمن ، فإن وفده يعارض إدراج البند الجديد المقترح .

٣٢ - السيد فورتييه (كندا) : قال إن مواصلة المناقشة لن تؤدي ، فيما يبدو ، إلى نتيجة متفق عليها ، وعليه فإن وفده يرغب ، وفقا للمادة ١١٦ من النظام الداخلي ، اقتراح عدم اتخاذ أي إجراء بشأن الطلب العراقي .

٣٣ - الرئيس : قال إنه سيعتبر ، ما لم يسمع اعتراضا ، أن اللجنة تود اعتماد الاقتراح الكندي بموجب المادة ١١٦ .

٣٤ - وقد تقرر ذلك .

٣٥ - غادر السيد محمد (العراق) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) القاعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥